الأمم المتحدة

A/78/364

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 71 (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم

مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 7/53.

161023 111023 23-18018 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد

موجز

يُقدَّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 7/53. وفي هذا التقرير، تتناول المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد، الدور الحاسم للمعلمين وحقوقهم، وإسهامهم في الإعمال الكامل للحق في التعليم والتحديات، التي يطرحها ذلك.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – الدور الرئيسي للمعلمين في ضمان الحق في التعليم والحقوق في مجال التعليم 6

ثالثا – التزامات الدول باحترام حقوق المعلمين وحمايتها وإعمالها بهدف ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع . 13

رابعا – القضايا والتحديات الراهنة لمهنة التعليم التي تؤثر على الحق في التعليم 24

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات 28

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملا بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 7/53، الدور الحاسم للمعلمين وحقوقهم، وإسهامهم في الإعمال الكامل للحق في التعليم، والتحديات التي يطرحها ذلك.

2 - ويشير مصطلح "المعلمون" في هذا التقرير إلى الأشخاص المسؤولين عن تعليم التلاميذ وغيرهم من المتعلمين[1]، الذين يعملون بشكل مهني في التعليم والتدريب على جميع المستويات، وفي جميع التخصصات المواضيعية، سواء في الهياكل التعليمية النظامية أو غير النظامية أو غير الرسمية[2]، بما في ذلك بيئات التعلّم مدى الحياة[3]، في المؤسسات العامة والخاصة على السواء.

3 - ويركز التقرير إلى حد بعيد على معلمي المدارس على النحو المحدد في توصية منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن أوضاع المدرسين (1966) (يشار إليها فيما يلي بـ "توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو"). وتعالَج حالة اختصاصيي التعليم العالي، الذين يواجهون تحديات معينة، مع تغيير ما يقتضيه اختلاف الحال، على أساس توصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (1997). وتجدر الإشارة إلى أن جميع مستويات التعليم مترابطة يعزز بعضها بعضا، وعلى الرغم من الاختلافات، فإن الكثير من القضايا مشتركة بين مستويات التعليم.

4 - وتسلم المقررة الخاصة بالأهمية الحيوية للموظفين المساعدين، الذين يشملون طيفا واسعا من الموظفين الفنيين والإداريين والتقنيين والموظفين العامين العاملين في قطاع التعليم، مثل المعلمين المساعدين، وممرضات المدارس واختصاصيي علم النفس، وأمناء الصّندوق، وموظفي النظافة والأمن، والطهاة، وسائقي الحافلات. وتستحق أوضاع وظروف عمل هؤلاء الموظفين المتصلين بالتعليم اهتماما وثيقا، ولكنها لا تدخل في نطاق هذا التقرير.

5 - ويركز هذا التقرير على الترابط بين حق الإنسان المعترف به دوليا في التعليم وبين حقوق الإنسان الواجبة للمعلمين، وهو أمر ذو شقين. فمن ناحية، يحتل المعلمون موقع الصدارة في كل نظام تعليمي، وهم مسؤولون عن النقل المباشر للمحتوى التعليمي. وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 4، الغاية 4-ج)، يُعترف بأهمية المعلمين المؤهلين في تحقيق تعليم جيد منصف وشامل للجميع، وتوفير فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع. ومن ناحية أخرى، ومن ثَم، تقع على عاتق الدول التزامات خاصة تجاه المعلمين مستمدة من المعايير الدولية التي تلزمهم بضمان حق كل فرد في الحصول على تعليم شامل للجميع ومنصف وجيد. ومن المسلم به في المادة 13 (2) (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الإعمال الكامل للحق الأساسي في التعليم يتطلب مواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

6 - وكما أشارت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، مرارا وتكرارا، فإن المعلمين يضطلعون بدور محوري في إعمال الحق في التعليم. واليومَ مطلوب من المعلمين باستمرار الاستجابة للمتطلبات

(1) استنادا إلى التعريف الوارد في التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بعنوان "توصية بشأن أوضاع المدرسين"، باريس، 1966.

(2) A/HRC/35/24، الفقرة 14.

(3) A/71/358.

الجديدة للظروف المتغيرة وحالات الطوارئ، والتكيف مع المناهج الجديدة، ومتطلبات التربية والتقييم، والتكيف مع التكنولوجيات والسياقات المتطورة باستمرار[4]، بما في ذلك المتعلقة منها بالغرض المتغير من التعليم.

7 - وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بالدور المحوري للمعلمين، فإنهم غالبا ما لا يُقدَّرون حق قدرهم ولا يُكافَأون حق المكافأة[5]، حيث إنهم يعيشـــون أحيانا تحت خط الفقر حتى في بعض البلدان المرتفعة الدخل[6]، ويتقاضـــون أجورا أقل من مهن أخرى تتطلب مســـتويات تأهيل مماثلة. وغالبا ما يكون المعلمون غير مدربين تدريبا جيدا ويعانون من أدوار وأساليب وأدوات تدريسية بالية[7]، ولا يتلقون الدعم الذي يحتاجون إليه، وكثيرا ما يُســـتبعدون من عملية صـــنع القرار. وهم يعانون من قيود متعددة على الحقوق، بما في ذلك فيما يتعلق بظروف العمل، والحريات الأكاديمية، والأمن، والحرية. وهذه القيود غير المبررة على حقوقهم تعوق إلى حد كبير إسهامهم في إعمال الحق في التعليم.

8 - ومن منظور نظم التعليم، توجد أربعة تحديات رئيسـية تتعلق بالقوة العاملة في مجال التعليم، وهي: نقص العاملين؛ وصـــعوبات في كفالة المؤهلات والمهارات الكافية واحتياجات التطوير المهني للمعلمين؛ ومكانة متدنية وظروف عمل ســـيئة؛ ونقص فرص تطوير المهارات القيادية لدى المعلمين واســـتقلاليتهم والابتكار لديهم[8]. والتحدي الرئيسي الخامس هو محدودية مشاركة المعلمين في صياغة السياسات التعليمية وإصلاحها.

9 - والمقررة الخاصة تشكر جميع من أسهموا في هذا التقرير[9]، بمن فيهم طلاب معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، في جنيف، على بيانات البحوث المتعلقة بحالة المعلمين المهاجرين. وســـيُســـتكمل هذا التقرير بتقرير لاحق يركز على الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في الأوســـاط الأكاديمية، من المقرر تقديمه إلى الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان[10].

(4) A/HRC/50/32، الفقرات 83 و 84 و 98.

(5) A/HRC/53/27، الفقرة 98. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5327-securing-right-education-advances-and-critical-challenges.

(6) انظر: https://www.teachingabroaddirect.co.uk/blog/teaching-salary-index.

(7) بيان رؤية الأمين العام، "تحويل التعليم: ضـــرورة ســـياســـية ملحة لمســـتقبلنا الجماعي"، قُدِّم في قمة تحويل التعليم، 2022. متـــاح عـــلـــى الـــرابـــط الـــتـــالـــي: www.un.org/sites/un2.un.org/files/2022/09/sg_vision_statement_on_transforming_education.pdf.

(8) "المعلمون والتدريس ومهنة التدريس"، مسار العمل 3، ورقة مناقشة مقدمة في قمة تحويل التعليم، 2022.

(9) جميع المساهمات منشورة على الموقع الشبكي للمقررة الخاصة: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-education.

(10) للاطلاع على السياق الحالي، انظر A/75/261.

ثانيا - الدور الرئيسي للمعلمين في ضمان الحق في التعليم والحقوق في مجال التعليم

10 - في توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، اعتُرف بـ "الدور الأساسي للمدرسين في تقدم التعليم"[11]، وأعيد التأكيد على أن التقدم في مجال التعليم يتوقف "إلى حد كبير على مؤهلات القائمين بالتدريس بصفة عامة، وعلى الصفات الإنسانية والتربوية والمهنية لكل فرد منهم"[12].

11 - وطبيعة ومحتوى حق الإنسان في التعليم راسخان في القانون الدولي لحقوق الإنسان[13]، ولا يشملان قضايا فرص الالتحاق بالتعليم فحسب، بل يشملان أيضا مستوى التعليم ونوعيته والظروف التي يوفر فيها[14]. وأحد أشمل تصنيفات العناصر المحمية للحق في التعليم تذكره اليونسكو في دليلها المعروف باسم "دليل الحق في التعليم" (*Right to Education Handbook*)، الذي يُبرَز فيه الدور الأساسي للمعلمين في إعمال الحق في التعليم.

12 - وفي الآونة الأخيرة، أقرَّت قمة تحويل التعليم، التي عُقدت في عام 2022، بأن المعلمين هم في صميم التعليم الجيد وفي صدارة الصفوف في كفالة نجاح المتعلمين[15].

ألف - إطار العناصر الأربعة: التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف

13 - تشدد المقررة الخاصة على أهمية استخدام إطار العناصر الأربعة ("4 As")، لأنه الإطار التحليلي الأشيع لتفسير وفهم المحتوى المعياري للحق في التعليم: التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف[16]. ولكل منها آثار على المعلمين.

14 - فالتوافر يتطلب جملة أمور من بينها أن تكون المؤسسات والبرامج التعليمية التي تؤدي عملها، بأعداد كافية. وذلك يتطلب أعدادا كافية من أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم ما يلزم من المهارات والمؤهلات والتدريب، والذين يتمتعون بظروف عمل لائقة وحماية اجتماعية[17]. ويجب أن يُدَرَّب المعلمون، وأن يحصلوا على مرتبات تنافسية محليا[18]، وأن يُزوَّدوا بمواد تعليمية وتربوية ومنهجيات وممارسات ملائمة وكافية، ومعدات التدريس، والمكتبات، ومرافق الحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، وعند الاقتضاء، التوجيه والدعم المستمر. ويجب أن تشمل المرافق التربوية التي تؤدي عملها إمكانية حصول المعلمين والمتعلمين على حد سواء على مياه شرب مأمونة ومرافق صرف صحي خاصة بكل من الجنسين[19].

---

(11) الديباجة.

(12) الفقرة 4.

(13) للاطلاع على أحدث سرد للمعايير الدولية المنطبقة، انظر A/HRC/53/27.

(14) اليونسكو، اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، المادة 1، 1960.

(15) "التعلّم والمهارات اللازمة للحياة والعمل"، مسار العمل 2، ورقة مناقشة مقدمة في قمة تحويل التعليم، 2022.

(16) A/HRC/53/27، الفقرات 85-93.

(17) المرجع نفسه، الفقرة 86.

(18) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13 (1999) عن الحق في التعليم، الفقرة 6.

(19) A/75/178.

15 - وتنطوي إمكانية الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية على عدم التمييز والوصول المادي والاقتصادي.

16 - ويتطلب عدم التمييز أن تعالِج النظم التعليمية معالجةً هيكلية قضايا مثل اللغة، ونوع الجنس، والموقع الجغرافي، وحالة الفقر أو الوضع الاجتماعي، والإعاقة، والأصل القومي أو الإثني ابتغاء كفالة الحصول على التعليم للجميع، وعلى نطاق أوسع، التعليم الشامل للجميع. وهذا يعني، على سبيل المثال، التدريس باللغات المحلية أو لغات الأقليات[20]. ويُتوقع من المعلمين أن يحترموا ويقدّروا التنوع الاجتماعي والثقافي في فصولهم الدراسية، لا أن يَصِموه، وأن يُسهموا في توفير الدعم أو التكيف المناسبين إلى أقصى حد ممكن[21].

17 - وتتطلب إمكانية الوصول المادي أن تكون المدارس متاحة مادياً، بما في ذلك للسكان الرحل و/أو في المناطق النائية، دون أن يكون لذلك مخاطر على السلامة. والنقص الحاد في المعلمين أو ظروف العمل الصعبة قد يعوقان إنشاء المدارس في مناطق نائية، مما يعرقل إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى التعليم. ويجب أن يُكفل وصول المتعلمين ذوي الإعاقات البدنية، ويجب أن يكون المعلمون مؤهلين للعمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات النمائية.

18 - ولكي يكون التعليم متاحا للجميع من الناحية الاقتصادية، فلا بد من أن يكون من دون رسوم مدرسية، فضلا عن تكاليف إضافية أو خفية للكتب والقرطاسية والزي المدرسي والامتحانات، أو غيرها من الرسوم. وقد يؤدي عدم كفاية المرتبات أحيانا إلى علاقات مالية غير رسمية بين المعلمين والأسر، مما يجعل إمكانية الوصول تمييزية بشكل متزايد.

19 - ويشير عنصر المقبولية إلى التعليم شكلا ومضمونا. وذلك يشمل اشتراط أن تكون المناهج الدراسية وأساليب التدريس وثيقة الصلة بالنسبة إلى الطلاب ومناسبة ثقافيا لهم، وأن تكون، عند الحاجة، ذات أهمية للوالدين أو الأوصياء الشرعيين، ومناسبة ثقافيا لهم. وينبغي أن تكون المناهج الدراسية متوافقة دائما مع حقوق الإنسان، وخالية من القوالب النمطية، وموجهة نحو أهداف ومقاصد التعليم المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ووثاقة الصلة تشمل إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الأطفال اللغوية والثقافية، ولا سيما بالنسبة إلى الأقليات أو المهاجرين أو اللاجئين[22]. ويجب أن تنعكس جميع هذه الاعتبارات في دورات تدريب المعلمين، ولا سيما في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

20 - وتتطلب المقبولية أيضا استجابات كافية لرقمنة التعليم السريعة، بما في ذلك معالجة آثارها السلبية، مثل انعزال الطلاب، ومسائل الصحة البدنية والعقلية ذات الصلة، واحترام الخصوصية وحماية البيانات[23]. ويقع على عاتق الدول، بالتشاور مع المعلمين وأولياء الأمور، واجب وضع تلك المعايير وإنفاذها، في البيئات التعليمية العامة والخاصة على السواء. وحق المعلمين في أن يختاروا، على الأقل، بعض مواد التدريس التي تلبي احتياجات الطلاب، يسهم في تحقيق المقبولية.

(20) A/77/324، الفقرة 53.

(21) المرجع نفسه، الفقرة 54.

(22) المرجع نفسه، الفقرة 55، و A/HRC/47/32؛ الفقرة 63.

(23) A/HRC/50/32، الفقرة 32، و CRC/C/GC/25، الجزء الحادي عشر-ألف.

21 - وتتطلب القابلية للتكيف أن يكون التعليم مرنا ومتكيفا ومتجاوبا مع الاحتياجات المتغيرة والخلفيات الاجتماعية - الثقافية المختلفة للطلاب على جميع مستويات التعليم، وبطريقة مستمرة على مستوى المنظومة. وذلك قد يستلزم تكييف اللغة والمنهجيات التربوية استجابة لتغير الهجرة وتنقلات اللاجئين، والنزاعات الجديدة، والكوارث البيئية، وتغير المناخ. وقد يتطلب أيضا استجابات سريعة وفعالة للأزمات مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتتطلب القابلية للتكيف اتخاذ تدابير لتطوير مواهب متعددة واكتساب مهارات - رقمية وعلمية ونصية وبيئية ورياضية - لتمكين الأفراد من تعزيز قدرتهم وسط الانتشار السريع للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، فضلا عن قدرتهم على التمييز بين المعلومات الصحيحة والخاطئة[24]. وحق المعلمين في التطوير المهني المستمر، وكذلك الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الموارد الرقمية، هو ضمانة للقابلية على التكيف.

باء - المساءلة في التعليم

22 - يمكن توسيع إطار العناصر الأربعة ليشمل المساءلة كعنصر خامس ضروري للإعمال الكامل للحق في التعليم.

23 - والمساءلة في التعليم هي عملية متعددة الأوجه تهدف إلى بناء الثقة العامة في النظام التعليمي[25]، الذي يشمل العديد من الجهات الفاعلة ذات المسؤوليات المتنوعة. وهي تشمل مختلف السياسات والآليات المستخدمة لمساءلة الحكومات والمدارس والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع الدولي والقطاع الخاص عن التعليم الشامل للجميع والمنصف والجيد[26]. وعلاقات المساءلة هي عمليات اجتماعية بين من يضطلعون بمسؤولياتهم وبين من يتم الوفاء بحقوقهم وتوقعاتهم. وفي حين أن المساءلة عنصر أساسي في ضمان الجودة في جميع البيئات التعليمية، فإن المساءلة يجب أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف التعليم، لا غاية في حد ذاتها[27].

24 - وينبغي أن تستند المساءلة إلى هدف مشترك، وأن تؤكد على إقامة نظم وممارسات تعليمية أشمل للجميع وأكثر إنصافا وجودة، بدلا من توزيع اللوم. وما من نهج واحد للمساءلة فعال عالميا في جميع السياقات التعليمية، ولا يمكن لأي نهج أن ينجح دون بيئة مؤاتية قوية تزود الجهات الفاعلة بالموارد والقدرات والدوافع والمعلومات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها.

25 - ولا ينبغي أن تخلق آليات المساءلة أعباء بيروقراطية لا يمكن للمعلمين المرهقين أصلا تحملها. وآليات المساءلة المناسبة عنصر ضروري، ولكن يجب أن تتضمن بيئة ملائمة وبنية تحتية لكفالة رفاه

(24) اليونسكو، اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم، *وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معا: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم* (باريس، 2021)، الصفحة 151.

(25) Claire Shewbridge and Florian Köster, *Promoting Education Decision Makers' Use of Evidence in Flanders*, chap. 6, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (Paris, 2021).

(26) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 8/2017، *المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا* (باريس، 2017).

(27) المرجع نفسه، الصفحة 2.

المعلمين، ولا سيما من حيث عبء العمل[28]. ويلزم أن يكون المعلمون جزءا من نظام المساءلة ككل؛ ويجب عليهم أن يساعدوا بنشاط وبشكل هادف في تصميم آليات للمساءلة على نطاق المنظومة[29].

جيم - التعليم الشامل للجميع

26 - من الأهمية بمكان "تعزيز الإدماج من خلال كفالة أن يعكس تنوعُ المعلمين تنوعَ الطلاب"[30]. وفي الواقع، فالمعلمون في طليعة من يعملون على كفالة أن يكون التعليم شاملا للجميع من حيث نوع الجنس والإعاقة والأصل الإثني والبلد الأصلي والطبقة الاجتماعية والوضع الاقتصادي وعوامل أخرى. والمعلمون هم عوامل مهمة للتغيير ليس من خلال عملهم فحسب، ولكن أيضا من خلال هويتهم[31].

27 - وفي المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُطلب إلى الدول الأطراف أن تكفل نظما تعليمية شاملة للجميع على جميع المستويات وفرص التعلم مدى الحياة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك يتطلب، على سبيل المثال، اتخاذ تدابير لتوظيف معلمين يتقنون لغة الإشارة و/أو طريقة برايل، بمن فيهم معلمون ذوو إعاقة. ويشمل هذا التدريب التوعية بالإعاقة واستعمال طرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة المناسبة، والتقنيات والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة[32].

28 - وقد أبرزت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دور المعلمين في كفالة عنصر شمول الجميع في التعليم الجيد[33]. وعلى وجه الخصوص، فإن عدم كفاية تعليم العاملين في التدريس يعوق إلى حد بعيد وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم الشامل للجميع[34]، في حين تتطلب أنظمة التعليم الشاملة للجميع حقا التعليم والتدريب والدعم اللازم للمعلمين[35]. وشجعت اللجنة الدول على كفالة تدريب جميع المعلمين من جميع المستويات على التعليم الشامل للجميع، وأن يتضمن المحتوى الأساسي لتدريب المعلمين نموذج الإعاقة القائم على حقوق الإنسان[36].

29 - ويواجه المعلمون ذوو الإعاقة تحديات عديدة في القيام بواجباتهم، مثل عدم توفير التكنولوجيات المُعينة. ويتبدد الدافع إلى الاستمرار في المهنة عندما يكونون عالقين في نفس الوظيفة لسنوات كثيرة بسبب الممارسات التمييزية ونقص الدعم، بينما يترقّى الزملاء الأصحاء. ونقص الاستعانة بمعلمين ذوي إعاقة لا يؤدي فحسب إلى حرمان هؤلاء المعلمين من حقهم في العمل على قدم المساواة مع أقرانهم، بل يحرم أيضا الطلاب ذوي الإعاقة من قدوات ومرشدين مهمين. ومن ثَم، فإن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص

---

(28) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 3.

(29) انظر أيضا: UNESCO, International Institute for Educational Planning and International Academy of Education, "Accountability in education" (Paris, 2005).

(30) "مدارس شاملة للجميع ومنصفة وآمنة وصحية"، مسار العمل 1، ورقة مناقشة مقدمة في قمة تحويل التعليم، 2022.

(31) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 3.

(32) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2515, No. 44910.

(33) CRPD/C/GC/4.

(34) المرجع نفسه، الفقرة 4 (هـ).

(35) المرجع نفسه، الفقرة 12 (د).

(36) المرجع نفسه، الفقرتان 36 و 71.

ذوي الإعاقة توصي بأن تستثمر الدول في توظيف معلمين من ذوي الإعاقة وتدريبهم بشكل مستمر، وأن تدعم التوظيف والتدريب المستمر لأولئك المعلمين، الذين يعزز وجودهم في حد ذاته المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة[37].

30 - ووُسِّع مصطلح "التعليم الشامل للجميع" بحيث صار يشتمل الآن على تكافؤ الفرص للمعلمين والطلاب من خلفيات مهاجرة ولاجئة ومهمشة. وتُعرِّف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) التعليم الشامل للجميع بأنه نظام يشمل جميع الطلاب ويرحب بهم ويدعمهم لكي يتعلموا، بغض النظر عن القدرات والمتطلبات[38]. والواقع أن الحق في التعليم الشامل للجميع، وهو نهج وضع للأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي تطبيقه على جميع الفئات المهمشة[39].

31 - ويجب أن يكون التعليم الشامل للجميع مراعيا للتنوع الثقافي. والحق في التعليم كحقّ ثقافي يعني أنّ لكل شخص الحق في الوصول إلى جميع الموارد الثقافية اللازمة ليطور بحرية عملية تحديد هويته، ويقيم علاقات قائمة على الاعتراف المتبادل طوال حياته، وينخرط في ممارسات تسمح بامتلاك هذه الموارد والإسهام فيها[40]. ويتعيّن أن تراعي النظم التعليمية الاعتبارات الثقافية، سواء في تدريس القيم الثقافية أو في مراعاة التنوع الثقافي لسكان بلدانها. ودور المعلم في تعزيز الوعي الثقافي في التعليم من خلال ما يعرف باللغة الإنكليزية باسم "إطار ABCDE" (acceptance, belonging, critical thinking, diversity and empathy) (القبول والانتماء والتفكير النقدي والتنوع والتعاطف) دور ضروري. ولذلك ينبغي أن يتضمن تدريب المعلمين عنصرا قويا مشتركا بين الثقافات يُعترف فيه بآليات الاستبعاد الثقافي، ويُشجَّع على تطوير مدارس جامعة مشتركة بين الثقافات، بالتعاون الوثيق مع الوالدين والمجتمعات المحلية[41].

دال - التعليم بلغات المنزل

32 - إن التعليم بلغة منزل المرء (وتسمى أيضا اللغة الأولى أو اللغة (اللغات) الأم)) يرتبط ارتباطا وثيقا بعنصر شمول الجميع[42]. وتنص المادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل على حق كل طفل ينتمي إلى أقلية عرقية أو دينية أو لغوية، أو ينتمي إلى الشعوب الأصلية، في استخدام لغته الخاصة[43]. وفي المادة 5 (ج) من اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم والمادة 5 من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام

(37) المرجع نفسه، الفقرة 37.

(38) United Nations Children's Fund (UNICEF), "Inclusive education: including children with disabilities in quality learning–what needs to be done?" (New York, September 2017).

(39) A/HRC/53/27، الفقرة 46.

(40) A/HRC/47/32، الفقرة 52.

(41) المرجع نفسه، الفقرة 87.

(42) *The Impact of Language Policy and Practice on Children's Learning: Evidence from Eastern and Southern Africa* (2016)؛ و Jeroen Smits, Janine Huisman and Karine Kruijff, *Home Language and Education in the Developing World*, UNESCO, background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2009 (2008).

(43) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

2001، يُشَـدَّد على الحقوق التعليمية للأشـخاص المنتمين إلى الأقليات، وأهمية اللغات الأم، وتعزيز التنوع الثقافي[44].

33 - وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها اليونسكو أن الأطفال الذين يدرسون بلغتهم الأم يتعلمون بشكل أفضل وأسرع من الأطفال الذين يستخدمون لغات ثانية أو لغات غير اللغة الأم[45]. واستخدام لغة المنزل له تأثير إيجابي على كل من النتائج التعليمية والحضـور، ولا سـيما للفئات المحرومة والضـعيفة. وللحد من الأضـرار التي يعاني منها الأطفال ذوو الخلفية اللغوية المختلفة عن لغة التدريس، فإن التعليم الثنائي اللغة والتعليم المتعدد اللغات القائم على اللغة الأم يُعتبر الحل الأفضل. وقد أوصى المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات أن تُستخدم لغة الأقلية في التعليم قدر الإمكان، إلى أعلى مستوى ممكن، وبأن تكون اللغة الأم هي لغة التعليم، حيثما يكون ذلك عمليا، ولأسباب تربوية وغيرها من الأسباب[46].

34 - ولكفالة التعليم بلغات المنزل، ينبغي أن يوفر التدريب الأسـاسـي للمعلمين والتطوير المهني لهم المهاراتِ اللازمة للعمل بكفاءة في بيئات ثنائية اللغة ومتعددة اللغات، على الأقل على مسـتوى التعليم الابتدائي، ولا سيما في الأقاليم التي تسود فيها لغات أو لهجات الشعوب الأصلية. والأهم من ذلك هو أنه ينبغي أن تهدف السياسات اللغوية في التعليم إلى مواجهة آثار الإرث الاستعماري.

هاء - المساواة بين الجنسين في التعليم

35 - إن المعايير الدولية لحقوق الإنسان تشمل التزاما بضمان عدم التمييز والإدماج - وهما عنصران أساسيان للحق في التعليم. وذلك يشمل كفالة التكافؤ بين الجنسين في الحضور ونتائج التعلم والمساواة في المعاملة للأفراد على اختلافهم من حيث النوع الجنسـاني في التعليم، على النحو الذي أُكِّد عليه في اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة. وفي الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ترد أيضا دعوة إلى توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع، في حين تحدد الغاية 4-5 من الهدف 4 القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم.

36 - ويشمل عدم المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلال التعليم أوجه التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم، والتمييز والتحيز ضمن النظام التعليمي للمتعلمين والمعلمين، بما في ذلك في المناهج الدراسـية، والمعتقدات والممارسـات الثقافية التمييزية التي تؤثر على كل من المعلمين والمتعلمين. وتبلغ نسبة الإناث نحو 67 في المائة من المعلمين في التعليم الابتدائي[47]، ولكن نسبة النساء تتناقص مع ارتفاع مستوى التعليم، كما أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في هيئات صنع القرار.

37 - وينبغي تعميم مراعاة المسـاواة بين الجنسـين في الهيئات المسـؤولة عن التدريب والترقية وصـنع القرار، وكذلك في المنهجيات التربوية والمناهج الدراسـية. ولا يمكن للمعلمين أن يضـطلعوا بدور فعال في

(44) فيما يتعلق بالحقوق اللغوية في التعليم، انظر A/HRC/43/47، الفقرات 37-40.

(45) *Home Language and Education,* pp. 6 and 8.

(46) A/HRC/43/47، الفقرة 59.

(47) UNESCO Institute for Statistics, "Education", Other policy relevant indicators, Percentage of female teachers by teaching level of education database. متاح على الرابط التالي: http://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3801 (اطلع عليه في 29 أيلول/سبتمبر 2023).

إزالة التنميط الجنساني، ومكافحة التحيز الجنساني، وتعزيز التدريس المراعي للاعتبارات الجنسانية إلا إذا كانوا مزودين بالمعارف والمهارات والموارد اللازمة. وينبغي تطوير منهجيات تربوية تُحدث تحولاً في القضايا الجنسانية كما ينبغي دعم المعلمين في جهودهم الرامية إلى مساعدة المتعلمين على اعتماد خيارات أصح وتحدي المعايير الجنسانية الصارمة[48].

واو - بيئة تعليمية آمنة وخالية من العنف

38 - لكل متعلم ومعلم الحق في السلامة والأمن البدنيين والنفسيين والعاطفيين[49]. وهذا يعني منع التنمر في الفصول الدراسية والملاعب، وكذلك في الطريق من المدرسة وإليها، وهو ينطبق على التهديدات التي يتعرض لها المتعلمون والمعلمون وغيرهم من موظفي المدرسة ومن قبلهم، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. وهذا يعني أيضا إلغاء العقوبة البدنية.

39 - والسلامة في التعليم هي مصدر قلق بالغ. وقد وقع أكثر من 000 11 هجوم على مدارس وجامعات وطلاب وموظفين بين عامي 2015 و 2019، مما أدى إلى إلحاق الأذى بأكثر من 000 22 طالب ومعلم في 93 بلدا على الأقل[50]. وعلى الصعيد العالمي، ازداد الاحتلال العسكري للمدارس والجامعات بأكثر من الضعفين في عامي 2020 و 2021، مقارنةً بعامي 2018 و 2019، ليصل إلى أكثر من 570 حادثة مبلّغا عنها[51]. وتشمل الهجماتُ على الطلاب، وكذلك على المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، عملياتِ القتل وإلحاق الأذى والتعذيب والاختطاف والاختفاء القسري والتهديد بالعنف، مثل الإكراه أو الابتزاز، التي تحدث في المدارس أو في الطريق إليها أو في طريق العودة منها. وفي القانون الدولي، تُحَث الدول، ولا سيما الأطراف في النزاعات المسلحة، على الإحجام عن الأعمال التي تعرقل سبل حصول الأطفال على التعليم، والنظر في اتخاذ تدابير ملموسة للردع عن استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول، في انتهاك للقانون الدولي المنطبق[52].

40 - وإن دور المعلمين في كفالة بيئة تعليمية آمنة وخالية من العنف أمر بالغ الأهمية، ولكنه قد يتوقف أيضا على تمتع المعلمين أنفسهم ببيئة آمنة. وعلى الرغم من أن التنمر على الطلاب من قبل المعلمين يُبلّغ عنه على نطاق واسع، فإن المعلمين أيضا يواجهون تزايدا في التنمر والهجمات. وينبغي للدول أن توفر التدريب والدعم للمعلمين في هذا الصدد، وأن تنشئ آليات للإبلاغ من أجل التصدي للعنف والتنمر، بما في

(48) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1.

(49) A/HRC/53/27، الفقرة 62. انظر أيضا E/CN.4/2005/50، الفقرات 119-124، و E/CN.4/2004/45، الفقرات 50-52.

(50) Global Coalition to Protect Education from Attack, Education under Attack 2020 (2020). متاح على الرابط التالي: https://eua2020.protectingeducation.org/.

(51) Global Coalition to Protect Education from Attack, Education under Attack 2022 (2022). متاح على الرابط التالي: https://eua2022.protectingeducation.org/.

(52) قرارا مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014). وانظر أيضا إعلان المدارس الآمنة، متاح على الرابط التالي: https://protectingeducation.org/wp-content/uploads/documents/documents_safe_schools_declaration_-_arabic-final.pdf، والأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة، متاحة على الرابط التالي: https://protectingeducation.org/wp-content/uploads/documents/documents_guidelines_ar.pdf.

ذلك العنف والتنمر الموجهان ضد المعلمين[53]. وهذا سيساعد على خلق بيئة تعليمية آمنَ وأشملَ للجميع. ومن الضروري إشراك المعلمين ونقاباتهم في تصميم وتنفيذ التدخلات اللازمة لمنع جميع أنواع العنف في المدارس[54].

ثالثا - التزامات الدول باحترام حقوق المعلمين وحمايتها وإعمالها بهدف ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع

41 - إن تدريب المعلمين وأوضاعهم وظروف عملهم هي جزء لا يتجزأ من مضمون الحق في التعليم المعترف به والمحمي دوليا. وقد قررت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن "مدرسين مدربين يتقاضون مرتبات تنافسية محلياً" هو أمر ضروري لتوافر التعليم[55]. وشددت اللجنة على أن تدهور ظروف عمل المعلمين لا يتسق مع المادة 13 (2) (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو عقبة كبرى أمام الإعمال الكامل للحق في التعليم[56]. والنقص المتزايد من المعلمين وظروف عملهم غير الملائمة موثقة بانتظام في الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان[57]. ويقع على عاتق الدول التزام دولي بإنشاء وصيانة نظام تعليمي فعال يضم عددا كافيا من المعلمين على جميع المستويات.

42 - ويجب أن يُعترف بالمعلمين، بمن فيهم العاملون في التعليم غير النظامي وغير الرسمي أو في نظم معارف أخرى، مثل نظم الشعوب الأصلية، وأن يُقدَّروا بوصفهم مهنيين. ويجب ضمان استقلاليتهم المهنية من خلال تقديم الدعم الكافي لرفاههم. ولتوجيه المتعلمين وتمكينهم، يحتاج المربون أنفسهم إلى تمكينهم وتزويدهم بالقدرة كميسرين للتعلم، على سبيل المثال من خلال استخدام منهجيات تربوية مبتكرة محورها المتعلم.

43 - وترتكز التزامات الدول باحترام حقوق المعلمين وحمايتها وإعمالها من منظور شرط توفير تعليم شامل للجميع ومنصف وجيد على معايير قانونية دولية، على النحو المبين أدناه. وهي منطبقة في مختلف البيئات والأنظمة التعليمية، مثل التعليم في حالات الطوارئ أو التنمية أو الأوضاع الإنسانية، وكذلك في السياقات الخاصة وغيرها.

ألف - طبيعة التزامات الدول

44 - إن مضمون وطبيعة الالتزامات القانونية للدول بضمان التمتع الكامل بالحق في التعليم محددة تحديدا جيدا[58]. ويجب النظر فيها مقترنة بالحقوق ذات الصلة للمعلمين.

(53) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1.

(54) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

(55) التعليق العام رقم 13، الفقرة 6 (أ).

(56) المرجع نفسه، الفقرة 27.

(57) تشير أكثر من 200 ملاحظة ختامية إلى ظروف العمل، ونوعية المعلمين، وعدد المعلمين المؤهلين، وعدم دفع المرتبات.

(58) للاطلاع على سرد مفصل ومنهجي للغاية، انظر: UNESCO, *Right to Education Handbook* (Paris, 2019), chap. 4.

45 - ويقع على عاتق الدول التزام مباشر بتوفير التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع مع اتخاذ خطوات مدروسة وعملية ومحددة الأهداف من أجل التحقيق التدريجي للتعليم الثانوي والعالي المجاني. والتحقيق التدريجي ليس عذرا لعدم إعمال الحق في التعليم بحكم الواقع أو عدم اتخاذ إجراءات[59]. وينبغي فهمه بالاقتران مع مفهوم الحد الأقصى المطلوب من الموارد المتاحة، المحلية والدولية على حد سواء[60]. وحتى عندما تكون الموارد محدودة جدا، فإنه ينبغي للدول أن تخصص نسبة كافية من الميزانية الوطنية للتعليم وأن تكفل أن تُستخدم الأموال بفعالية وإنصاف لضمان التعليم للجميع ومعالجة أوجه عدم المساواة. وفي بيان جومتيين لعام 2011، يوصى بأن تنفق الدول ما لا يقل عما نسبته 6 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي و/أو 20 في المائة على الأقل من ميزانيتها الوطنية على التعليم لتحقيق التعليم الجيد للجميع. ومن ثم، فإن تخصيص موارد كافية للتعليم عنصر حاسم في التزامات الدول بإعمال الحق في التعليم، حيث توجه معظم الموارد لضمان شروط عمل لائقة للمعلمين: ما نسبته 75 في المائة في المتوسط، وغالبا ما ترتفع إلى 90 في المائة[61].

46 - ويعني الإعمال التدريجي للحق في التعليم أنه لا ينبغي للدول أن تتخذ خطوات تراجعية متعمدة باتخاذ تدابير تلغي أو تقيد الضمانات القائمة للحق في التعليم. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار تخفيضات الميزانية التي تقلل من الدعم المالي للمعلمين، أو تعجل بمعدلات التناقص، أو إلغاء متطلبات المهارات أو التدريب، انتهاكا للالتزام بالإعمال التدريجي للحق في التعليم. وكما أشارت إلى ذلك اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التدابير التراجعية غير مقبولة إلاّ في ظروف استثنائية من المصاعب الاقتصادية، شريطة أن تكون مؤقتة وغير تمييزية ومتناسبة ولا تؤثر على المحرومين والمهمشين من الأشخاص والجماعات[62].

باء - حقوق المعلمين المعترف بها والمحمية دوليا

47 - يتمتع معلمو القطاع العام بوضع قانوني عام بوصفهم موظفي قطاع عام (أو موظفي حكومة في بعض البلدان)، ووضْع قانوني خاص مستمد من دورهم الرائد في إعمال الحق الأساسي في التعليم، على النحو المحدد في توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، والذي ينطبق على السياقات الخاصة، ويستند إلى صكوك قانونية دولية تعترف بالحق في التعليم. والأهم من ذلك، هو أن المعلمين، في إطار وضعهم القانوني العام، ينبغي أن يكونوا أحرارا في ممارسة كافة الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنون بصفة عامة[63].

1 - الحق في العمل

48 - في التوصية، يُعاد التأكيد على أهمية الصلة بين أوضاع المعلمين ومسؤولية الدول عن "توفير التعليم المناسب للجميع"[64]. ويُشار إلى أن المعلمين يستفيدون من حماية الصكوك الدولية الملزمة المعنية

(59) A/HRC/53/27، الفقرة 68.

(60) E/C.12/2007/1.

(61) "تمويل التعليم"، مسار العمل 5، ورقة مناقشة مقدمة في قمة تحويل التعليم، 2022.

(62) E/C.12/LKA/CO/5.

(63) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرة 80.

(64) الديباجة.

بحقوق العمل الأساسية، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (1948)، وبشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (1949)، وبشأن المساواة في الأجر (1951)، وبشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (1958)، وكذلك اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم (1960).

49 - ويشمل حق المعلمين في العمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه من خلال عمل يختاره أو يقبله بحرية[65]. والدول تتحمل التزامات عاجلة باتخاذ خطوات لتأمين الإعمال الكامل لهذا الحق، بما في ذلك توفير برامج الإرشاد والتدريب التقنيين والمهنيين، فضلا عن كفالة الشروط التي تضمن الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية للمعلمين[66]. والدول الأطراف ملزمة أيضا بإرسال تقارير عن التدابير التي تتخذها لضمان تمتع كل العاملين في قطاع التدريس بظروف وأوضاع تتناسب مع دورهم[67].

2 - الحقوق النقابية

50 - أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الترابط بين الحق في التعليم، والتحسين المستمر للظروف المادية للعاملين في التدريس، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، وحقوق العمل المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حق المعلمين في التنظيم والمفاوضة الجماعية[68]. وتتضمن المادة 8 من العهد حق كل فرد في تكوين النقابات والانضمام إليها، وحق النقابات في إنشاء اتحادات وطنية والعمل بحرية، والحق في الإضراب[69].

51 - وفي معظم البلدان، يكون معلمو المدارس العامة إما موظفين مدنيين أو موظفي قطاع عام[70]، وقد أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن حظرا كليا على إضراب جميع موظفي الحكومة الذين لهم صفة موظف الخدمة المدنية، بمن فيهم معلمو المدارس، يتجاوز القيود المسموح بها بموجب المادة 8 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[71].

52 - ومما يثير القلق تقلص الحيز المتاح للنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نقابات المعلمين[72]، مثل القيود على الحق في الإضراب[73]، والحد من نطاق المفاوضة، مما يؤدي إلى انعدام

(65) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 6.

(66) المرجع نفسه.

(67) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13، الفقرة 27.

(68) المرجع نفسه.

(69) Education International, *Trade Union Rights Toolkit 2023*, (n.p., 2022).

(70) Joint ILO-UNESCO Committee of Experts on the Application of the Recommendations concerning Teaching Personnel, "Changing employment relationships in the teaching profession", background paper (Geneva, 2015).

(71) E/C.12/DEU/CO/6.

(72) أعربت مختلف هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن هذا القلق في أكثر من 200 1 من الملاحظات الختامية.

(73) تقرير مقدم من الرابطة الأوروبية لقانون وسياسة التعليم.

الأمان في العقود وغيرها من ظروف العمل غير المستقرة. أمّا في التعليم، فقد شُدِّد على أن جمعيات المعلمين أو النقابات تمكن المربين من الدفاع عن الحق الأساسي في التعليم أيضا[74].

3 - الأجر الكافي

53 - يشمل تمتع المعلمين بشروط عمل عادلة ومُرضية توفيرَ العيش الكريم لهم ولأسرهم، فضلا عن الأجور العادلة دون تمييز من أي نوع. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يتقاضى المعلمون المهاجرون أجورا أقل بسبب مسائل متعلقة بوضعهم القانوني، والاعتراف بمهاراتهم ومؤهلاتهم، ومتطلبات اللغة، على الرغم من أنهم يوفرون تجربة معززة هامة للتنوع في التعليم[75]. وبالمثل، ينبغي أن يُضمن للمعلمات تمتعهن بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجال، مع الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة. وفي عام 2022، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء الفجوات في الأجور بين الجنسين في التعليم، والزيادة المفرطة لأعداد النساء في التعليم، ومعدل الموظفين ذوي الأجور المنخفضة، والذي كان أعلى بمرتين لدى النساء[76].

54 - وفي توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، تُولى أهمية خاصة لمرتبات المعلمين باعتبارها أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على أوضاعهم[77]. ويوصي في التوصية بأن تعكس المرتبات أهمية وظيفة التدريس بالنسبة للمجتمع، وأن تقارَن بشكل إيجابي بالمرتبات المدفوعة في مهن أخرى تستلزم مؤهلات مماثلة أو مساوية. وتشدد التوصية على أن مرتبات المعلمين ينبغي أن تمكنهم من الاستثمار في مواصلة التعليم أو في متابعة الأنشطة الثقافية، مما يعزز مؤهلاتهم المهنية.

55 - وينبغي أن تحدد مرتبات المعلمين وظروف عملهم عن طريق عملية التفاوض بين منظمات المعلمين وأصحاب عمل المعلمين[78].

4 - تدريب المعلمين وتطويرهم المهني

56 - يُشترط في الفقرة 4 (د) من اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم أن توفر الدول التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دونما تمييز[79]، في حين تتضمن توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو مبادئ توجيهية هامة بشأن نوعية الإعداد الأولي، والشروط المواتية للالتحاق بالمهنة، والتطوير المهني المستمر[80].

57 - وتدريبُ المعلمين والتطوير المهني المستمر أمران أساسيان للإعمال الكامل للحق في التعليم. ويجب أن يكون التدريب شاملا وديناميا لتعزيز قدرة المعلمين على التكيف مع التحديات المعاصرة والطابع

(74) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

(75) Graduate Institute of International and Development Studies, report on migrant teachers (Geneva, n.d.).

(76) E/C.12/LUX/CO/4.

(77) الفقرات 114-124.

(78) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرة 82.

(79) *United Nations, Treaty Series*, vol. 429, No. 6193.

(80) الفقرات 11-37.

المتغير لمهنة التعليم، ولضمان تحسين نُظمي في نوعية ومحتوى التعليم وتقنيات التدريس. ومن خلال التطوير المهني، ينبغي تدريب المعلمين على تقديم تربية شاملة للجميع محورها المتعلم تُحدث تحولاً في القضايا الجنسانية. وينبغي أن تمكّن المعلمين من تطوير وتسهيل ودعم قدرات المتعلمين وكفاءتهم الذاتية وصوتهم، وخلق أحياز آمنة يُحترم فيها الاختلاف والتنوع وتلبي احتياجات جميع المتعلمين[81]. وينبغي للدول أن تقدم دعما متزايدا للمعلمين، بأساليب تشمل التطوير المهني المحدد الأهداف فيما يتعلق بالمهارات الرقمية والتربوية، من أجل بناء نظم تعليم مرنة وشاملة وجيدة[82].

58 - وإنّ توافر برامج التطوير المهني وحدَه غير كاف. ويلزم اتخاذ تدابير تنظيمية لإتاحة الفرص والحوافز أيضا للمعلمين من أجل الاشتراك في الدورات والانتفاع بالمعارف/المهارات المكتسبة في عملهم[83].

5 - ظروف العمل الصحية

59 - تشمل المتطلبات القانونية لضمان شروط عمل عادلة ومرضية ظروف عمل تكفل السلامة والصحة[84]. وفي مجال التعليم، فإن هذا يعني مباني ومرافق مدرسية آمنة، ورفاه المعلمين، وبيئات مدرسية مواتية للتعليم والتعلم.

60 - وتظهر الأدلة وجود علاقة قوية بين رفاه الطالب والمعلم[85]. ففي استطلاع أجري عام 2018 بشأن مستوى الإجهاد الذي يعاني منه معلمو المدارس، كان من بين الأسباب الأكثر شيوعا لهذا الإجهاد العمل الإداري المفرط، وإعداد الدروس ووضع العلامات، والمهام الإضافية المتعلقة بالتغطية عن المعلمين المتغيبين[86]. ويعد سلوك الطلاب المخل بالنظام سببا رئيسيا آخر لإجهاد المعلمين، بما في ذلك عندما يتحملون المسؤولية عن تحصيل الطلاب والحفاظ على الانضباط في الفصل الدراسي أو عند تعرضهم للتخويف أو الإساءة اللفظية من قبل الطلاب[87]. ويتعرض العاملون في مجال التعليم، باعتبارهم عاملين في الخطوط الأمامية، لمخاطر الصحة المهنية التي، عدا عن تسببها بمستويات عالية من التوتر، تشمل العنف والمضايقة، بما في ذلك عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك تقارير مقلقة عن زيادة معدلات الانتحار لدى المعلمين بسبب مضايقات الطلاب أو أولياء الأمور[88]. ومن الضروري الاستثمار في تنمية مهارات المعلمين، بما في ذلك الرفاه الاجتماعي والعاطفي والدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية العامة[89].

---

(81) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1.

(82) قرار الجمعية العامة 209/76، الفقرة 7.

(83) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرتان 34 و 35.

(84) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 7.

(85) Andreas Schleicher, *Learning from the Past, Looking to the Future: Excellence and Equity for All*, International Summit on the Teaching Profession, OECD Publishing (Paris, 2021).

(86) OECD, *Teaching and Learning International Survey 2018 Results, vol. II: Teachers and School Leaders as Valued Professionals*, OECD Publishing (Paris, 2020).

(87) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

(88) انظر: https://www.bbc.com/news/world-asia-66655572.

(89) قرار الجمعية العامة 209/76، الفقرة 7.

61 - ويجب أن تكون بيئات التعلم آمنة بدنيا وعقليا واجتماعيا[90]. ويشمل ذلك بالنسبة للمعلمين المتطلبات القانونية لضمان ساعات عمل معقولة[91]، وأحجام فصول دراسية يمكن التحكم فيها، وتوافر عاملين مساعدين يؤدون مهام إدارية أو غير تعليمية [92].

6 - الحرية الأكاديمية والاستقلالية المهنية

62 - لا يمكن التمتع بالحق في التعليم إلا إذا اقترن بالحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب، على النحو الذي أشارت إليه اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[93]. وتولي اللجنة اهتماما خاصا للحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها عرضة للضغوط بشكل خاص، ولكنها تشدد على أن للعاملين والطلاب في القطاع التعليمي بأسره الحق في هذه الحرية. ويشمل ذلك الحرية، سواء بشكل فردي أو جماعي، في تكوين المعارف والأفكار وتطويرها ونقلها، من خلال البحث أو التعليم أو الدراسة أو المناقشة أو التوثيق أو الإنتاج أو الابتكار أو الكتابة. وينبغي أن يكون المعلمون قادرين على أداء وظائفهم دون تمييز أو خوف من قمع من جانب الدولة أو أي جهة فاعلة أخرى.

63 - وبالنسبة للمعلمين، تعني الحرية الأكاديمية الحق في التدريس وفقا لمعتقداتهم التربوية[94] والمشاركة في إعداد دورات وكتب مدرسية ووسائل تعليمية جديدة[95]. والمعلمون في وضع جيد يمكنهم من الحكم على جودة الوسائل التعليمية والأساليب الأكثر ملاءمة لتلاميذهم، وينبغي لهم أن يساعدوا في اختيار وتكييف المواد التعليمية والكتب المدرسية وتطبيق أساليب التدريس في إطار البرامج المعتمدة وبمساعدة من الهيئات التعليمية[96]. وكما أكد الأمين العام، "يجب زيادة قدرة المعلمين وفعاليتهم واستقلاليتهم، وتمكينهم من تصميم وتفسير وإدارة المناهج الدراسية وتكييف المحتوى والمنهجية التربوية وإيلائهما الأولوية"[97].

64 - وترتبط الحرية الأكاديمية ارتباطا وثيقا بعدد من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في حرية التعبير وحرية الفكر والمشاركة في الحياة الثقافية والاستفادة من التقدم العلمي. وقد تشمل أوجه تهديد الحرية الأكاديمية للمعلمين ظروف العمل غير المستقرة التي تهدد حريتهم في التعبير والاستثمارات الخاصة التي تروج لمخططات محددة. وفي بعض البلدان، يقوض التدخل الحكومي المباشر الحرية الأكاديمية. ويتجلى هذا بشكل خاص في تدريس مادة التاريخ وغيرها من المواد التي يحتمل أن تكون حساسة سياسيا[98].

(90) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1.

(91) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 7.

(92) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرة 85.

(93) التعليق العام رقم 13، الفقرات 38-40.

(94) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 18.

(95) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرة 62.

(96) المرجع نفسه، الفقرة 61.

(97) بيان رؤية الأمين العام.

(98) تقرير مقدم من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان؛ انظر A/68/296.

7 - الحق في الحصول على المعلومات والمعارف

65 - إن حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل منطوق أو مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى، ترتبط على نحو وثيق بالحرية الأكاديمية[99]. ومن وجهة نظر المعلمين، فإن الحصول على المعارف دون عوائق أمر حاسم لقدرتهم على ضمان التعليم الجيد المتوافق مع أهداف ومقاصد التعليم، على النحو الذي يحدده القانون الدولي.

66 - والحصول على المعلومات في الوقت الحالي يتطلب إمكانية الوصول إلى الموارد الرقمية[100]. وقد أبرزت اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم الحاجة إلى توسيع نطاق فهم الحق في التعليم ليشمل الكفاءات الرقمية والوصول الرقمي بوصفهما وسيلتين لدعم الحق في التعليم[101]. ومن الناحية العملية، يتطلب الوصول إلى المحتوى الرقمي، على أقل تقدير، توافر الحواسيب والاتصال بالإنترنت والكهرباء، فضلا عن المهارات اللازمة لتشغيل المعدات الرقمية وصيانتها وإصلاحها. وبالنسبة للمعلمين، ولا سيما في المناطق النائية والريفية، يتعين على المدرسة توفير هذه المعدات والخدمات لأن المعلمين الذين يتقاضون أجورا زهيدة لا يستطيعون في كثير من الحالات تحمل تكاليفها، نظرا لتدني رواتبهم[102].

8 - الحق في المشاركة في الحوار الاجتماعي والسياساتي وفي الإصلاحات التعليمية

67 - هناك وعي متزايد بضرورة إشراك المعلمين والمدربين باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في تصميم الإصلاحات وتنفيذها، ولا سيما تلك التي تتناول تدريب المعلمين والتطوير المهني[103]. وقد أشار الأمين العام إلى أن النظم التعليمية يجب أن تكفل مشاركة المعلمين في صياغة السياسات التعليمية، بما في ذلك تحويل المناهج الدراسية والتربوية، مشددا على حقهم الأساسي في تنظيم أنفسهم[104]. وباعتبار المعلمين شركاء رئيسيين في تحويل النظم التعليمية، ينبغي إشراكهم من خلال التعاون بين الحكومات والنقابات أو المنظمات التعليمية[105]. وينبغي للسلطات أن تنشئ وسائل معترف بها للتشاور مع منظمات المعلمين بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات التعليمية وتنظيم المدارس، وكذلك بشأن التطورات الجديدة في مجال الخدمات التعليمية، وأن تستخدمها بانتظام[106].

جيم - النظم والسياقات الخاصة

68 - لا تتوقف التزامات الدول المتعلقة بالحق في التعليم ووضع المعلمين عند حالات الطوارئ أو النزاعات أو النزوح أو الأوضاع الإنسانية. وفي العديد من الملاحظات الختامية، أشارت اللجنة المعنية

(99) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 (2).

(100) تقريران مقدمان من الرابطة الدولية للتعليم ومنظمة الإنسانية الجديدة.

(101) اليونسكو، اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معا: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم (باريس، 2021)، الصفحة 35.

(102) A/HRC/50/32 و A/HRC/44/39.

(103) A/HRC/44/39، الفقرات 57-62، و A/HRC/47/32، الفقرة 84.

(104) بيان رؤية الأمين العام.

(105) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

(106) توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، الفقرة 75.

بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية إلى أن القانون الدولي الإنســـاني لا ينفي تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسـان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينطبق بصورة مستقلة[107]. وصرحت محكمة العدل الدولية أيضا بأن "الحماية التي توفرها اتفاقيات حقوق الإنسان لا تتوقف في حالة الصراع المسلح"[108].

69 - ومن المســلم به على نطاق واســع اليوم على صــعيد المجتمع الدولي هو أنه نظرا لأن التزامات حقوق الإنسان تُستمد من الاعتراف بالحقوق الأصلية للبشر كافة وبأن هذه الحقوق يمكن أن تتأثر في أوقات السلم وكذلك في أوقات الحرب، فإن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسـان يستمر في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي[109].

1 - التعليم في حالات الطوارئ

70 - ينطبق قانون حقوق الإنسان في جميع السياقات، بما في ذلك في حالات الطوارئ؛ ولا يفقد الناس حقوق الإنسـان الخاصــة بهم بسـبب النزاعات أو المجاعات أو الكوارث الطبيعية[110]. وتعتبر اليونسـكو واللجنة الدولية للصـليب الأحمر[111] والمكلف بولاية الحق في التعليم[112] أن التعليم حاجة أسـاسـية فورية وعاجلة في سـياقات الأزمات يجب توفيرها كجزء من الاستجابات الإنسانية، إلى جانب الخدمات الغذائية والصحية. والإخفاق في تلبية الاحتياجات التعليمية للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ لا يؤدي إلا إلى توالد الأزمات.

71 - ولا يزال الحصـول على التعليم أثناء وبعد حالات الطوارئ والأزمات المطولة يمثل تحديا أمام الحق في التعليم ونتائج التعلم بالنسـبة للملايين[113]. وفي السـياقات الإنسـانية، يركز توفير التعليم على الحلول القصـيرة الأجل ويسـتهدف السـكان المتضـررين من الأزمات. فعلى سـبيل المثال، تُصَـمَّم الفصـول الدراسـية لتكون مؤقتة، مع إعطاء الأولوية لسرعة الإمداد. وغالبا ما يكون المعلمون "مؤقتين" أو "عشوائيين"، والكثير منهم متطوعون أو تختارهم مجتمعاتهم المحلية ولا يتلقون سـوى عقود قصـيرة الأجل بأجور غير كافية وغير منتظمة. وغالبا ما يُدَرِّسـون مناهج مخصـصـة أو طارئة، دون أي فرص للتقييم أو لإعطاء شـهادات، ودون التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمراهقين والتعلم الاجتماعي والعاطفي[114]. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يكون هناك نقص في المعلمين في مثل هذه الحالات؛ ويكون العديد منهم موظفين جددا يمتلكون حداً أدنى من الخبرة أو التدريب على التعليم في ظروف صـــعبة. وقد يضـــطر أصـــحاب الخبرات

(107) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة E/C.12/YEM/CO/3.

(108) فتوى محكمة العدل الدولية بشـأن الآثار القانونية الناشـئة عن تشـييد جدار في الأرض الفلسـطينية المحتلة المؤرخة 9 تموز/يوليه 2004، الفقرة 106.

(109) الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح (نيويورك وجنيف، 2011)، ص. 5. انظر أيضا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليقان العامان رقم 29 (2001) ورقم 31 (2004)؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 9/9.

(110) *Right to Education Handbook*, p. 152.

(111) انظر: https://www.unesco.org/en/emergencies/education و https://www.icrc.org/en/what-we-do/access-education.

(112) A/66/269.

(113) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1.

(114) تقرير مقدم من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

والمؤهلات إلى تدريس مواد خارجة عن نطاق معارفهم أو أن يستجيبوا دون استعداد للتعقيدات الإضافية للتعليم في سياق الأزمات، مثل الحواجز اللغوية أو الاحتياجات النفسية والجسدية المتنوعة للطلاب.

72 - ويعد المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم مساهمين أساسيين في التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك خلال فترات التعافي. غير أنه بالرغم من الدور الحاسم الذي يؤديه المعلمون في تعزيز القدرة على الصمود من خلال تزويد الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية بمعلومات منقذة للحياة وبفرص التعلم والدعم الاجتماعي، بما يساعد على بناء مستقبل أكثر إيجابية، فإنهم غالبا ما يكونون بمثابة عامل منسي من عوامل الحق في التعليم الجيد في سياقات الأزمات[115]. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للمعلمين أيضا الحصول على الدعم والتوجيه.

73 - وفي *دليل الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي*، وهو دليل أصدرته الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، من المسلم به أنه حتى في حالات الطوارئ، يلزم توظيف عدد كاف من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين تأهيلا مناسبا من خلال عملية تشاركية شفافة مرتكزة على معايير الاختيار التي تعكس التنوع والمساواة. ويجب أن تكون لدى المعلمين صورة واضحة عن ظروف العمل وأن يتلقوا التعويض المناسب لهم. ويجب أن تعمل آليات الدعم والإشراف المخصصة للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بفعالية[116].

74 - وأوصت قمة تحويل التعليم بأن تقوم الحكومات بسد الفجوات في الإمداد بالمعلمين والمربين في حالات الطوارئ وسياقات الأزمات المطولة[117]، مع الإشارة إلى أن الاستثمار في الاحتفاظ بالمعلمين والإداريين وتنمية قدراتهم والاعتراف بمؤهلاتهم يمثل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة التعلم في الأزمات، في حين تظل الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين أمورا بالغة الأهمية في حالات الطوارئ الإنسانية[118]. ودون إعطاء الأولوية لحقوق المعلمين، لا يمكن توفير تعليم جيد في حالات الطوارئ المعقدة والمطولة.

2 - سياق النزوح والمعلمون اللاجئون

75 - مع تأثر المزيد من الأطفال والشباب بالأزمات الإنسانية والبيئية وغيرها، ازدادت الطلبات بشكل غير مسبوق على الحكومات والشركاء في العمل الإنساني لتوفير مجموعة من الخدمات التعليمية، بما في ذلك التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي وغير الرسمي وفوق الثانوي في حالات اللجوء والنزوح الداخلي. ويشكل هذا الأمر ضغطا هائلا على المدارس المتاحة لاستيعاب أعداد كبيرة من الأطفال ويتطلب إنشاء خدمات وتوسيع نطاقها بسرعة، بما في ذلك جهود كبيرة لتوظيف المعلمين. ويؤثر النقص العالمي في المعلمين بشكل غير متناسب على المناطق الأكثر حرمانا في العالم من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية[119].

---

(115) المرجع نفسه.

(116) الصفحات 92-102.

(117) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 1، ورقة المناقشة، ص. 8.

(118) المرجع نفسه، المرفق، الورقة 5، "التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة".

(119) Mary Mendenhall, Sonia Gomez and Emily Varni, "Teaching amidst conflict and displacement: persistent challenges and promising practices for refugee, internally displaced and national teachers",

76 - وللمعلمين العاملين في سياقات النزوح القسري أو مع اللاجئين أو النازحين داخليا دور هام في تسهيل انتقال الطلاب إلى بيئات مدرسية جديدة، واكتساب لغة التدريس، ودعم الاحتياجات الاجتماعية والعاطفية للمتعلمين، ومعرفة المزيد عن المسارات التعليمية للطلاب السابقة لقدومهم، واحترام وتقدير الممارسات الثقافية المختلفة.

77 - ويواجه المعلمون اللاجئون ظروف عمل غير مستقرة. وكثيرا ما يغيَّب هؤلاء في خطط وسياسات التعليم الوطنية للبلد المضيف، فهم يوَظَّفون وتُدفَع أجورهم وتُدار شؤونهم خارج النظم الوطنية. وغالبا ما لا يكون لهم حق رسمي في العمل، فيتقاضون أجورا أدنى، ولا يعترف البلد المضيف بمؤهلاتهم. وتتاح لهم فرص أقل للتطوير المهني المستمر، وتظل ظروف عملهم هشة ولا تتاح لهم الخيارات للاستفادة من نظم الدعم الوطنية. ويعمل العديد من المعلمين اللاجئين في بيئات معقدة للفصول الدراسية تتسم بكبر حجمها وتنوع خلفيات وقدرات الطلاب، وأحيانا أعمارهم. ولهذا، إلى جانب عدم الاعتراف والدعم، آثار سلبية على رضاهم الوظيفي وانخراطهم ورفاههم[120].

78 - وبناء على ذلك، يستدعي الإطار العالمي لتعليم اللاجئين الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين زيادة الاهتمام بالمعلمين اللاجئين ودعمهم. ويوصى بوجه خاص بالاستثمار في البرامج التعليمية والسياسات الوطنية التي تعطي الأولوية لتعيين المعلمين واستبقائهم وتدريبهم وتوزيعهم وإدارة شؤونهم ودعمهم، مع التركيز على المعلمات. ويحتاج المعلمون في حالات الطوارئ والأزمات والسياقات الهشة إلى مهارات خاصة في إدارة الفصول الدراسية. ويجب تدريبهم أيضا على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والحد من التحيز وتعزيز التماسك الاجتماعي في الفصول الدراسية[121]. ومنذ البداية، ينبغي إشراك مجتمع اللاجئين في تحديد المعلمين وإدارة الفرص التعليمية[122].

79 - وهناك حاجة إلى إحداث تحول هام في النموذج الفكري الذي يعتبر أن المعلمين اللاجئين يشكلون عبئا على نظام التعليم في البلد المضيف ليرى قيمة مضافة في التنوع الذي يجلبونه من حيث الأصل العرقي أو الاجتماعي والهوية الثقافية، فضلا عن تجاربهم المتعلقة بالهجرة أو النزاعات المسلحة أو الكوارث البيئية. وينبغي اعتبار ذلك أداة تمكن من الاستجابة بشكل ملائم لتحديات التعليم. ويظل المعلمون اللاجئون أساسيين في دعم التعافي والانتقال بعد انتهاء النزاع وفي المساعدة على إعادة ترسيخ الشعور بالاستقرار والحياة الطبيعية للأطفال.

---

background paper prepared for the 2019 Global Education Monitoring Report "Migration, displacement and education: building bridges, not walls", UNESCO, 2018.

(120) A/73/262، الفقرتان 70 و 71.

(121) انظر أيضا Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Refugee Education 2030: A Strategy for Refugee Inclusion* (2019); UNICEF, Education, Children on the Move and Inclusion in Education (2022); and UNHCR, Global Compact on Refugees Indicator Framework (2022).

(122) تقرير مقدم من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان عن المعلمين اللاجئين. انظر أيضا UNHCR, *Refugee Children: Guidelines on Protection and Care* (Geneva, 1994).

80 - وينبغي الاعتراف بالمعلمين اللاجئين بوصفهم مساهمين مهمين في إعمال الحق في التعليم لأكثر الأطفال تهميشا. وبروح الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفًا عن الركب، يلزم إشراكهم في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة باحتياجاتهم ووضعهم[123].

3 - السياق الخاص

81 - بالرغم من أن توفير التعليم هو مسؤولية رئيسية للدول، يعترف القانون الدولي بدور الجهات الفاعلة غير الحكومية. وتقع على عاتق الدول التزامات قانونية بضمان ألا تنتهك الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة غير الحكومية الحق في التعليم وأن تتحمل مسؤوليات مقابِلة باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله[124]. وكان المكلف بولاية الحق في التعليم قد أعرب في وقت سابق عن قلقه إزاء تنامي خصخصة التعليم بشكل غير منضبط[125]. ويجب ألا تغيب عن البال المبادرات الهامة الرامية إلى توضيح التزامات الدول بحقوق الإنسان من أجل توفير تعليم عام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، مثل مبادئ أبيدجان[126].

82 - ويمكن أن تؤثر الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في وضع المعلمين بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما توظف المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم التي تديرها مؤسسات الأعمال معلمين ذوي مؤهلات منخفضة وتدفع لهم مرتبات منخفضة. وقد يعمل المعلمون على أساس مؤقت دون احتمال الاستمرار في مسار وظيفي ودون تطوير مهني[127]. وتتعارض هذه الممارسات مع توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو، التي تنطبق على المعلمين في القطاعين العام والخاص على حد سواء[128]. وتمشيا مع هذه التوصية، تقتضي مبادئ أبيدجان من الدول تحديد وفرض معايير دنيا يتوجب تطبيقها في المؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الحد الأدنى من المؤهلات المهنية، والتدريب، وظروف العمل، وشروط وظروف التوظيف والراتب، وحرية تكوين الجمعيات، والتفاوض الجماعي[129].

---

(123) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توصية اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى، 2021؛ وقمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 3.

(124) تنطبق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص.

(125) انظر A/70/342 و A/69/402 و A/HRC/41/37 و A/HRC/29/30.

(126) انظر https://static1.squarespace.com/static/5c2d081daf2096648cc801da/t/62039c3a17e7e151f88c7a67/1644403773781/APs_Arabic_Feb2022.pdf. انظر أيضا العمل الذي أنجزته اليونسكو بشأن الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم، ولا سيما التقرير العالمي لرصد التعليم 2022/2021، المتاح على الرابط: https://www.unesco.org/gem-report/ar/non-state-actors. والجدير بالذكر أيضا عمل المنظمات غير الحكومية، مثل مبادرة الحق في التعليم وشبكة السياسات الدولية والتعاون الدولي بشأن التعليم والتدريب.

(127) A/69/402، الفقرة 70.

(128) الفقرة 2.

(129) الفقرة 55 (هـ). انظر أيضا: Rolla Moumné and Charlotte Saudemont, “Overview of the role of private providers in education in light of the existing international legal framework: investments in private education–undermining or contributing to the full development of the human right to education?”, p. 26, Working Papers on Education Policy No. 1 (UNESCO, 2015).

رابعا – القضايا والتحديات الراهنة لمهنة التعليم التي تؤثر على الحق في التعليم

83 – حددت اليونسكو في عام 2022 التحديات الرئيسية لمهنة التدريس التي تعيق الإعمال الكامل للحق في التعليم، وهي: النقص المستمر في المعلمين، واستمرار عدم التوازن بين الجنسين، وارتفاع معدلات التناقص بسبب ظروف العمل غير المغرية، وركود المرتبات، واكتظاظ الفصول الدراسية، وساعات العمل الطويلة، ونقص الدعم المهني والاجتماعي والعاطفي[130]. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أزمة كوفيد-19 إلى تزايد عدم التجانس في الفصول الدراسية، وزيادة التوقعات بتتبع التلامذة المعرضين لخطر التسرب وإدخال تغييرات في أساليب العمل، مع استخدام التقنيات الرقمية على نطاق أوسع من أي وقت مضى دون أن يقترن ذلك بالتدريب اللازم للمعلمين. والجدير بالإشارة أن المعلمين غالبًا ما يُستبعدون من المشاركة في تصميم السياسات، ويُطلَب منهم فقط التعليق على مقترحات سياساتية محددة سلفاً لا تعالج بالضرورة مشاكلهم أو أولوياتهم.

ألف – نقص المعلمين

84 – توقعت اليونسكو في عام 2016 أن هناك حاجة إلى 68,8 مليون معلم إضافي (24,5 مليونا في التعليم الابتدائي و 44,3 مليونا في التعليم الثانوي) من أجل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والثانوي للوفاء بالوعد الوارد في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[131]. وفي عام 2022، لا تزال جميع مناطق العالم بحاجة إلى المزيد من المعلمين، وخاصة المناطق التي تشهد نموا سريعا في عدد السكان في سن المدرسية[132]. ولا تزال الأهداف المتعلقة بالمعلمين بعيدة المنال في المنطقتين الأكثر احتياجا: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تحتاج إلى 16,5 مليون معلم إضافي (5,4 ملايين في المرحلة الابتدائية و 11,1 مليوناً في المرحلة الثانوية)، وجنوب آسيا، التي تحتاج إلى 7 ملايين معلم إضافي بحلول عام 2030 (1,7 مليون في التعليم الابتدائي و 5,3 ملايين في التعليم الثانوي)[133].

85 – وقد شدد الأمين العام على ضرورة معالجة النقص في المعلمين على مستوى العالم بصورة عاجلة، بما في ذلك عن طريق زيادة جاذبية مهنة التدريس بالنسبة للأجيال الشابة[134]. وفي المتوسط، فإن نسبة المعلمين دون الثلاثين في المراحل الابتدائية والثانوية العليا تقل عن 15 في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[135]. وفي قلب مسألة النقص في المعلمين، يشكل ارتفاع معدلات التناقص وتراجع اهتمام الشباب بمهنة التدريس جزءا من مجموعة مترابطة من العوامل التي تقلل من جاذبية مهنة التدريس[136]. وتشمل هذه العوامل انخفاض المرتبات أو عدم دفعها، وظروف عمل غير مستقرة، مثل إساءة

(130) UNESCO, Transforming education from within: current trends in the status and development of teachers - World Teachers' Day 2022, p.3 (Paris, 2022).

(131) UNESCO, "The world needs almost 69 million new teachers to reach the 2030 Education goals", UNESCO Institute for Statistics fact sheet, October 2016, No. 39.

(132) UNESCO, "Transforming education from within", p. 5.

(133) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(134) بيان رؤية الأمين العام.

(135) "Who are the teachers?" in *OECD, Education at a Glance 2019: OECD Indicators*, OECD Publishing (Paris, 2019).

(136) تقرير مقدم من الرابطة الأوروبية للقوانين والسياسات المتعلقة بالتربية.

استخدام العقود المؤقتة على حساب جودة التعليم[137]، والصعوبات في ضمان كفاية المؤهلات والمهارات والتطوير المهني للمعلمين، والافتقار إلى الخطط الوظيفية، والافتقار إلى فرص تنمية مهارات القيادة وتعزيز الاستقلال الذاتي والابتكار لدى المعلمين، وبالتالي تدني التقدير الاجتماعي لهم.

86 - ويؤدي نقص المعلمين بدوره إلى ارتفاع نسب الطلاب إلى المعلمين، واكتظاظ الفصول الدراسية، وإرهاق المعلمين، وتراجع المتطلبات المتعلقة بمهارات المعلمين. وينتج عن ذلك انخفاض الاهتمام بالتعلم، وانخفاض التحصيل العلمي وانخفاض جودة التعليم. ومن ثم، فإن عدم ضمان وجود أعداد كافية من المعلمين المتمتعين بما يلزم من مهارات ومؤهلات وتدريب، وعدم توفير ظروف عمل لائقة وحماية اجتماعية للعاملين في مجال التعليم، يرقى إلى انتهاك الحق في التعليم.

باء - اختلال التوازن بين الجنسين وتأنيث مهنة التعليم

87 - بالنظر إلى التفاوتات في جدول الأجور بين الجنسين، كان لكثرة أعداد النساء في قطاع التعليم تأثير سلبي على ظروف عمل المعلمين، حيث أظهرت البحوث أن الوجود المتزايد للمرأة في أي ميدان يؤدي إلى انخفاض متوسط الأجر فيه[138].

88 - وتدخل النساء بشكل غير متناسب في المهن المنخفضة الأجر التي تهيمن عليها المرأة لأسباب مثل الأعراف الثقافية والتصورات الاجتماعية القائمة على التنميط الجنساني، والاعتبارات الاقتصادية، وتوافر فرص العمل بوقت جزئي بما يسمح للمعلمات من رعاية أطفالهن، وغير ذلك من العوامل الخارجة عن سيطرة المرأة[139]. وتترتب على ذلك آثار بالنسبة للتوازن بين العمل والحياة الشخصية للمعلمات ورفاههن وعبء العمل الملقى على عواتقهن[140].

89 - ولا يوجد أدلة تُذكر على أن جنس المعلم يؤثر في أداء الطلاب؛ غير أنه يمكن أن يكون للتوازن الأفضل بين الجنسين آثار إيجابية على جميع الطلاب. ويلزم اتخاذ تدابير شاملة لزيادة التنوع والشمول على جميع مستويات التعليم وفي هيئات صنع القرار. ولهذا، قد يكون من الضروري مواصلة تحسين الصورة العامة لمهنة التعليم وجداول أجورها على السواء لتشجيع كل من الرجال والنساء على اختيار وظائف في مجال التعليم.

جيم - تزايد الرقمنة وأوجه عدم المساواة ذات الصلة

90 - أُبرِز تأثير تزايد رقمنة التعليم على حقوق المعلمين ووضعهم في تقارير سابقة للمكلف بولاية الحق في التعليم[141]. وتظهر التكنولوجيا الرقمية في 6 من أصل 10 غايات للهدف 4 من أهداف التنمية

(137) "The challenge of teacher shortage and quality: have we succeeded in getting enough quality teachers into classrooms?", p. 4 (UNESCO, 2015).

(138) Jessica Schieder and Elise Gould, "Women's work and the gender pay gap: how discrimination, societal norms, and other forces affect women's occupational choices and their pay:, Economic Policy Institute, 20 July 2016.

(139) المرجع نفسه.

(140) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

(141) A/HRC/53/27، الفقرات 94-97 و A/HRC/50/32 و A/HRC/44/39 و A/HRC/32/37.

المستدامة اعترافا بكون التكنولوجيا تؤثر على التعليم من خلال خمس قنوات منفصلة، وذلك بوصفها: مدخلات، ووسيلة إيصال، ومهارة، وأداة للتخطيط، ومن خلال توفير سياق اجتماعي وثقافي.

91 - ومن الجدير بالذكر أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في التعليم يهدد الحق في التعليم، مما يتهدد دور المعلمين بوصفهم مهنيين مبدعين وشركاء كاملين في تقديم الخدمات التعليمية. وقد يؤدي ذلك إلى تدهور ظروف عمل المعلمين، وإضعاف وضعهم، وتجريدهم من مهنيتهم، والحد من حقهم في الخصوصية وحريتهم الأكاديمية[142]. وقد كشفت الرقمنة السريعة للتعليم خلال أزمة كوفيد-19 عن أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقا وفاقمتها، ولا سيما الفجوة الرقمية من حيث الاتصال بالإنترنت والبنية التحتية وقدرة المعلمين والطلاب على التعامل مع التكنولوجيا.

92 - وتؤثر التكنولوجيا بشكل كبير على البيئة التعليمية وأدوار المعلمين. فالطلاب يتحملون اليوم المزيد من المسؤولية عن تعلمهم، باستخدام التكنولوجيا، للوصول إلى المحتوى التعليمي والتفاعل مع زملائهم في الفصل ومعلميهم[143]. وفي العديد من السياقات، لم يعد المعلمون يمثلون المصدر الوحيد للمعارف الجديدة وقد يفقدون سلطتهم في ظل سهولة الوصول إلى المعلومات الرقمية. غير أن التكنولوجيا ليست أبدا بديلا عن التفاعلات الشخصية بين الطلاب والمعلمين في المؤسسات التعليمية التي تشجع المناقشة والمناظرة كعنصرين أساسيين من عناصر التعليم[144].

93 - وقد جعلت قمة تحويل التعليم من التحول الرقمي أولوية رئيسية[145]. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تنهض بمهنة التعليم، ولكنها تطرح أيضا مخاطر وتحديات للمعلمين. فالرقمنة تعيد تشكيل وظائف التعليم على نطاق واسع بطرق يصعب التنبؤ بها. ويتم بذل جهود كبيرة لتكرار نماذج التعليم الحضوري في الفضاءات الرقمية، في حين تتطلب البيئات الافتراضية أنواعا جديدة من محتوى التعلم ومنهجيات تربوية جديدة. وهذا يتطلب منصات وأدوات مصممة لدعم المعلمين بدلا من استبدالهم، مع مراعاة الحاجة المطلقة للتفاعل خارج الإنترنت بين الطلاب والمعلمين، كما هو موضح في تقرير اليونسكو الأخير[146]. كما يتطلب دمج التكنولوجيا والمنهجيات التربوية القائمة على التكنولوجيا في تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها. وستتطلب الجهود الرامية إلى تفعيل هذه المبادئ نُهُجا متعددة القطاعات وعلى صعيد المجتمع ككل، وينبغي أن تسترشد بخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام[147].

94 - ويجب أن تلبي أدوات التعلم الرقمي احتياجات كل من المعلمين والطلاب، وأن تدعم عمل المعلمين داخل الفصول الدراسية وخارجها، وأن تخفف بشكل عام من التزامات العمل الصعبة بدلا من أن تزيد أعباء العمل الحالية أو تشكل أعباء إضافية[148]. ويتطلب الاستخدام الفعال لهذه الأدوات تزويد المعلمين بما يلزم

(142) A/HRC/50/32، الفقرة 83.

(143) *Education at a Glance 2022: OECD Indicators*, indicator D8, OECD Publishing (Paris, 2022).

(144) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 4 (2016) بشأن الحق في التعليم الشامل للجميع، الفقرة 27.

(145) "التعلم الرقمي والتحول"، مسار العمل المواضيعي 4، ورقة مناقشة مقدمة في قمة تحويل التعليم، 2022.

(146) Mark West, *An Ed-tech Tragedy? Educational Technologies and School Closures in the Time of COVID-19* (Paris, UNESCO, 2023).

(147) A/74/821.

(148) تقرير مقدم من الرابطة الدولية للتعليم.

من معارف ومهارات وموارد ودعم[149]. ويجب أن تكون التنمية المنهجية لقدرات المعلمين عنصرا أساسيا في جميع تدخلات التعلم الرقمي والاستثمارات في التعليم، مصحوبة بالبنية التحتية الأساسية وبالقدرة على الاتصال بالإنترنت[150].

95 - وبصرف النظر عن قضايا إمكانية الوصول والقدرات، تثير الرقمنة أسئلة تتعلق باحترام حقوق الإنسان للمعلمين في البيئات الافتراضية[151]. والأهم أن هذا يشمل استمرار تطبيع المراقبة عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى تآكل جذري لمفهوم الكرامة الإنسانية وتقويض الحق في الخصوصية وحرية التعبير على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا تزال حماية البيانات الشخصية أحد أهم الاعتبارات في وضع السياسات المتعلقة باستخدام الأدوات الرقمية في التعليم.

دال - الدور الرئيسي للمعلمين في تعافي نظم التعليم بعد الجائحة

96 - تقدر اليونسكو أن 63 مليون معلم في المدارس الابتدائية والثانوية تأثروا بالاضطراب غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد-19[152]، والذي نجم عنه، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في التعلم، تخفيضات واسعة النطاق في ميزانيات التعليم. وخلال الأزمة وبعدها، تدهورت حالة عمالة وأجور المعلمين وغيرهم من العاملين في بلدان كثيرة، ولا سيما في المدارس الخاصة[153]. وواجه المعلمون، ومعظمهم من النساء، التحدي المتمثل في إدارة الفصول الدراسية عبر الإنترنت من منازلهم في الوقت الذي يقومون فيه برعاية أطفالهم غير الملتحقين بالمدارس و/أو ضمان حضور أطفالهم للفصول الدراسية عبر الإنترنت. ويفتقر العديد من المعلمين إلى المهارات الرقمية والدعم الفني اللازمين. وفي إحدى الدراسات الاستقصائية، قال 29 في المائة فقط من المعلمين إن الحكومات قدمت الدعم الملائم والكافي أثناء الانتقال من التعلم في الموقع إلى التعلم عن بعد[154]. وقد أدت الجائحة، بالنسبة للعديد من المعلمين، إلى تفاقم التحديات القائمة.

97 - وفي عملية إعادة إرساء النظم التعليمية بعد الجائحة، يكمن المعلمون في صميم عملية التعافي المستدامة والقائمة على حقوق الإنسان. وخلال الأزمة، وفرت المدارس والأوساط التعليمية مساحات لازمة للتكيف، وهي لا تزال تؤدي دورا رئيسيا في عملية التعافي. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بتأثير المعلمين في تعويض الخسارة في التعلم التي تسببت بها الجائحة، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة، وفي إعادة البناء على نحو أفضل مع إعادة تصور النظم التعليمية ورفع مكانة التعليم.

(149) إعلان تشينغداو وإطار اليونسكو *لكفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* (باريس، اليونسكو، 2018).

(150) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 4.

(151) تقرير مقدم من منظمة الإنسانية الجديدة.

(152) انظر https://en.unesco.org/news/startling-digital-divides-distance-learning-emerge.

(153) A/HRC/44/39.

(154) Education International, “COVID-19 and education: how education unions are responding – survey report” (April 2020), pp. 6 and 7.

هاء – الطبيعة المتغيرة لمهنة التدريس

98 – إن طبيعة مهنة التدريس تتغير بسرعة[155]. وهذه أحد أكثر التحديات إلحاحا، التي تتوجب معالجتها بطريقة مستدامة من خلال الاعتراف بأن المعلمين هم بمثابة محركين رئيسيين للتحول المتوخى. وقد أشار الأمين العام إلى ضرورة إعادة التفكير في الغرض من التعليم ومحتواه في القرن الحادي والعشرين[156] في إطار "أوجه التعلم الأربعة": تعلم كيفية التعلم، وتعلم التعايش، وتعلم الإنجاز (مع التركيز على أوجه التقدم التكنولوجي) وتعلم العيش (مع التركيز على القيم والقدرات اللازمة لعيش حياة ذات معنى). وتوصي اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم بوضع عقد اجتماعي جديد للتعليم، يستند إلى مبدأين: ضمان الحق في التعليم الجيد طوال الحياة وتعزيز التعليم كمسعى عام ومنفعة عامة.

99 – واليوم، في خضم الانتشار المتزايد للأدوات والموارد الرقمية، توسع دور المعلمين من "مقدمي المعارف إلى منتجي المعارف ومفسري الحقائق المعقدة"[157]. ويتعين على المعلمين تنمية التفكير النقدي للطلاب وتطوير قدرتهم على التعامل مع النمو المطرد للبيانات، بما في ذلك التعامل مع المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة المنتشرة رقميا.

100 – ويتحول الغرض من التعليم أيضا نحو إعداد الطلاب لمواجهة التهديدات الوجودية المتمثلة في تغير المناخ، والفقدان الهائل للتنوع البيولوجي، والكوارث الطبيعية، والجوائح، والفقر المدقع وأوجه عدم المساواة، والتغير التكنولوجي السريع والنزاعات العنيفة. والمطلوب بالتالي من المعلمين أن يثقفوا الطلاب بشأن التنمية المستدامة[158]، والمساواة القائمة على نوع الجنس والهويات الأخرى، والمواطنة العالمية، والسلام، وعدم التمييز من خلال التعلم الأساسي والتعلم مدى الحياة والتعلم الاجتماعي – العاطفي، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة المتأثرة بشكل خاص[159].

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

101 – المعلمون أساسيون لضمان كل جانب من جوانب التعليم الجيد. غير أن القضايا والتحديات الحالية التي تواجه مهنة التعليم، مثل نقص المعلمين، وعدم التوازن بين الجنسين، والطبيعة الأنثوية للمهنة، والرقمنة، والتعافي بعد الجائحة، والطبيعة المتغيرة للتعليم، تؤثر على إعمال الحق في التعليم. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه التحديات وتحقيق تعليم جيد وشامل للجميع، بغض النظر عن السياق (إنمائي أو إنساني أو طارئ أو خاص)، بوسائل منها ضمان وجود عدد مناسب من المعلمين وتقديم تدريب كافٍ، وتوفير ظروف عمل لائقة لهم.

---

(155) انظر، على سبيل المثال، Sonia Guerriero, ed., *Pedagogical Knowledge and the Changing Nature of the Teaching Profession*, Centre for Educational Research and Innovation, OECD Publishing (Paris, 2017).

(156) بيان رؤية الأمين العام.

(157) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 3، ورقة المناقشة.

(158) A/76/228.

(159) قمة تحويل التعليم، مسار العمل المواضيعي 2، ص. 12.

102 - ويتمتع المعلمون بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما بموجب الأحكام المتعلقة بالحق في التعليم. ويلزم توضيح الالتزامات ذات الصلة للدول والتعبير عنها بقوة أكبر من خلال التشريعات المحلية. وقد حان الوقت لكي تعمل الدول على تحقيق مواءمة واضحة بين التزاماتها الدولية والتزاماتها السياسية المعلنة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة في المسائل المتعلقة بوضع المعلمين.

103 - ويتطلب بناء أنظمة تعليمية مرنة إقامة علاقات جيدة وثقة متبادلة بين الحكومات والمعلمين وجمعيات المعلمين والنقابات العمالية وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية على جميع المستويات. ويؤدي المعلمون دورا حاسما في الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لتحويل التعليم إلى منفعة عامة ومشتركة. ويجب على الدول أن تضمن المشاركة المباشرة والمفتوحة والهادفة للمعلمين في صنع القرارات والإصلاحات التعليمية من خلال حوار اجتماعي قوي.

104 - ويعد تدريب المعلمين أداة رئيسية للإعمال التدريجي لجميع جوانب الحق في التعليم، لا سيما لجعله أكثر قدرة على التكيف وشمولا واستجابة للتحديات الحالية. ويتعين أن يكون تدريب المعلمين شاملا وديناميكيا وأن يشمل الجوانب التالية:

(أ) منهجيات تربوية تمتثل لحقوق الإنسان، وتكون شمولية وتركز على المتعلم، وتحويلية فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، وخالية من القوالب النمطية وموجهة نحو أهداف وغايات التعليم المكفولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) تعميم المساواة بين الجنسين، فضلا عن تمكين المعلمين من التفكير في هوياتهم ومعتقداتهم وقيمهم وتحيزاتهم وتوقعاتهم ومواقفهم وتمثيلاتهم لأدوار الجنسين؛

(ج) تكامل التكنولوجيا مع المنهجيات التربوية القائمة على التكنولوجيا؛

(د) عنصرا قويا متعدد الثقافات يتم التعرف فيه على آليات الاستبعاد الثقافي، مع إيلاء الاهتمام للإقصاءات والتحريفات التاريخية والاحتياجات اللغوية والثقافية للأطفال، ولا سيما الأقليات أو المهاجرين أو اللاجئين؛

(هـ) المهارات اللازمة للعمل بكفاءة في بيئات ثنائية اللغة ومتعددة اللغات، على الأقل على مستوى التعليم الابتدائي وخاصة في المناطق التي تسود فيها لغات أو لهجات الشعوب الأصلية؛

(و) توعية جميع المعلمين بالإعاقة واستخدام وسائل وأشكال التواصل والتقنيات والمواد التعليمية المناسبة لدعم الطلاب ذوي الإعاقات المختلفة.

105 - وإدراكاً من المقررة الخاصة لضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء وضع المعلمين، فهي توصي الدول بما يلي:

(أ) الاعتراف بضرورة إضفاء الطابع المهني على القوى العاملة في مجال التعليم وتدريبها وتحفيزها ودعمها لدفع عجلة التحول في مجال التعليم؛

(ب) بذل أقصى الجهود لتحسين وضع المعلمين وظروف عملهم باستمرار، بما في ذلك الأجور والسلامة وتنمية المهارات والرفاه الاجتماعي والعاطفي والدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية العامة، لجعل مهنة التدريس أكثر جاذبية؛

(ج) ضمان تنفيذ حقوق المعلمين وفقا لصكوك حقوق الإنسان القائمة وبما يتماشى مع إطار "العناصر الأربعة" المتمثلة في التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف، سواء من خلال مقدمي الخدمات من القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي. وينبغي ضمان المساءلة في التعليم، باعتبارها العنصر الخامس وعنصرا هاما من عناصر التعليم الجيد، دون الإلقاء بعبء بيروقراطي لا يمكن تحمله على عاتق المعلمين، بمشاركتهم الهادفة؛

(د) الاعتراف بالقيمة المضافة للمعلمين اللاجئين والمهاجرين من حيث تنوعهم وخبراتهم الحياتية ومساهمتهم الهامة في إعمال الحق في التعليم للأطفال الأكثر تهميشا؛

(هـ) توفير التمويل الكافي لسد النقص في أعداد المعلمين، لا سيما في حالات الطوارئ والأزمات والسياقات الإنسانية، اعترافا بالقيمة الاستثنائية للاستثمار في التعليم الجيد؛

(و) اتخاذ خطوات لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم ولضمان احترام الجهات الفاعلة من القطاع الخاص لحقوق المعلمين وفقا للمعايير والمبادئ الدولية، مثل مبادئ أبيدجان والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ز) ضمان أن تكون رقمنة التعليم متوافقة مع حقوق الإنسان، وموجهة نحو أهداف ومقاصد التعليم، ولا تحابي مقدمي الخدمات من القطاع الخاص على حساب المتعلمين والمعلمين، ولا تحل محل التعليم في الموقع؛

(ح) زيادة التنوع على جميع مستويات التعليم وفي هيئات صنع القرار. ويُفترض مسبقا في الإدماج، وهو عنصر أساسي في التعليم الجيد والمنصف، أن تعكس القوى العاملة في مجال التعليم تنوع الفصول الدراسية، بما في ذلك من حيث التوازن بين الجنسين في أوساط المعلمين على جميع المستويات. وينطبق التعليم الشامل على جميع الفئات المهمشة ويستجيب للتنوع الثقافي.